

محكمة النقض الدائرة المدنية

صحيفة طعن بالنقض

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض في يوم الموافق من سبتمبر سنة ٢٠٢١ م
حيث قيدت بجدول المحكمة تحت رقم لسنة قضائية.

مقدمة من الأستاذ/ المحامي بالنقض وكيلًا عن:

١. السيد/ ٢. السيد/ ٣. السيد/

(طاعنون)

ضد

- شركة (مطعون ضدها)

وذلك طعنًا بطريق النقض في:

الحكم الصادر بتاريخ/٦/٢٠٢١ وقرار التصحيح الصادر بتاريخ/٨/٢٠٢١ - معدلًا
للحكم والمنطوق -، من محكمة استئناف القاهرة " مأمورية الجيزة " في الاستئناف رقم لسنة
قضائية، فيما قضى به من تصحيح الخطأ المادى الوارد بالمنطوق بجعل المستأنف ضدهم بدلًا من
المستأنف، وما ترتب على ذلك من تعديل للحكم وتغيير المراكز القانونية للخصوم .

وكان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ/...../٢٠١٧ من محكمة ٦ أكتوبر الابتدائية في
الدعوى رقم مدني كلي ٦ أكتوبر المرفوعة من الطاعنين ضد الشركة المطعون ضدها وقضى
منطوقه " حكمت المحكمة: بفسخ عقد الإيجار المؤرخ وإخلاء المدعى عليه بصفته من العين
المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وعقد الإيجار وتسليمها للمدعين خالية من الأشخاص والشواغل
وألزمت المدعى عليه بصفته بالمصاريف ومبلغ خمس وسبعين جنيها مقابل أتعاب المحاماة " .

" الوقائع "

يخلص وجيز واقعات التداعي - بالقدر اللازم لحمل أسباب هذا الطعن - في أن الطاعنين أقاموا
على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم مدني كلي الجيزة بإيداع صحيفتها قلم كتاب محكمة
أول درجة بتاريخ/...../٢٠١٧ بطلب الحكم بإثبات فسخ عقد الإيجار المؤرخ عين التداعي
والتسليم. وذلك لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ بتأخر المستأجرة (المطعون ضدها) بالوفاء بالقيمة
الإيجارية في مواعيد استحقاقها.

وإذ تدوالت الدعوى بالجلسات على النحو المبين بمحاضرتها، ويجلسه ٢٠١٧/.../... قضت محكمة أول درجة بالطلبات. وشيدت قضاؤها على " وكان المدعى عليه بصفته لم يمثل بالجلسات ولم يطعن على ذلك العقد بثمة مطعن ينال منه ولم يقدم ما يفيد وفائه بالتزاماته بسداد الإيجار المستحق عليه، ومن ثم يكون قد تحقق الشرط الفاسخ المنصوص عليه بالبند السابع عشر من عقد الإيجار سند الدعوى بإخلال المدعى عليه بصفته بتنفيذ التزامه بسداد الأجرة المستحقة عليه في ٢٠١٦/١١/١٥ ، الأمر الذي تقضى معه المحكمة بفسخ عقد الإيجار المؤرخ على نحو ما سيرد بالمنطوق وحيث إنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المدعى عليه بصفته عملاً بنص المادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات

وإذ لم ترتض الشركة المطعون ضدها هذا القضاء فطعنت عليه بالاستئناف رقم لسنة ق بموجب صحيفة مودعة قلم كتاب محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٠١٨/..../.... للقضاء لها بإلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من فسخ عقد الإيجار سند الدعوى والإخلاء .

وإذ تداولت محكمة الاستئناف نظر الاستئناف على النحو المبين بمحاضرتها، وأثناء تداول الاستئناف بالجلسات تم الاتفاق بين أطراف التداوي على نقاسخ العقد موضوع الدعوى رضائياً، فلم يعد ثمة مصلحة في الاستمرار في التداوي وقدم المستأنف ضدهم إلى المحكمة ما يفيد ذلك.

وبجلسه ٢٠٢١/..../.... قضت " بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى وألزمت للمستأنف المصاريف ومبلغ مائة جنيه أتعاب محاماة " .

وشيدت قضاؤها في موضوع الاستئناف على " ... وكان الثابت من الأوراق أن الشركة المستأنفة قد قدمت إقراراً بالنقاسخ عن عقد الإيجار سند الدعوى مجرى بتاريخ لم ينل ثمة مطعن من المستأنف ضدهم بها قدموا صورة ضوئية منه وقد تم الاتفاق في هذا للنقاسخ الموقع بين أطرافه بانقضاء كافة الالتزامات المالية بين الطرفين بخصوص العقد سند الدعوى المؤرخ ٢٠١٦/٣/١ وأنه لا يوجد أي نزاع قضائي بشأن العقد المذكور تحت مسؤولية الطرفين وبعد العقد المذكور بكافة نسخه لأشياء وبراءة ذمة كلا الطرفين قبل الآخر من أي مستحقات أو تسويات أو تأمين من أي نوع بشأنه بإقرار الطرفين وتم رد العين إلى المؤجر بنصر حالة الاستلام وقبلها الطرف الأول المؤجر الأمر الذي يترتب معه انحلال عقد الإيجار سند الدعوى واعتباره كأن لم يكن وتتقوى بذلك العلاقة التعاقدية بينهم بما لا يحق معه للمستأنف ضدهم الرجوع على الشركة المستأنفة بموجب ذلك العقد بالمطالبة بثمة التزامات مالية الأمر الذي يكون معه طلبات المستأنف ضدهم قد جاءت على غير سند صحيح من الواقع والقانون جديراً بالرفض ولما كان الحكم المستأنف قد خالف هذا للنظر فإنه جديراً بالإلغاء. وحيث إنه عن المصاريف فالمحكمة تلزم بها المستأنف ضدهم عملاً بالمادتين ١/١٨٤ ، ٢٤٠ مرافعات " .

وبتاريخ ٢٠٢١/٨/.... أصدر السيد المستشار رئيس المحكمة قراره " يصحح الخطأ المادي الوارد بالمنطوق بجعل المستأنف ضدهم بدلاً من المستأنف " .

ولما كان هذا القضاء وفق القرار الصادر بالتصحيح في ٢٠٢١/٨/.... قد صدر معيلاً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، فإن الطاعنين يطعنون عليه للأسباب الآتية:

أولاً: في جواز الطعن وقبول الطعن شكلاً:

لما كان المقرر في قضاء محكمة النقض " أن جواز الطعن في الأحكام من عدمه هو مما يتعلق بالنظام العام ويتعين على المحكمة أن تعرض لبحث هذا الأمر ولو من تلقاء نفسها. وكان النص في المادة ٢١١ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز للطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ... " يدل على أن الطاعن يستند حقه في الطعن من مركزه الإجرائي الذي ينشأ بصور الحكم المطعون فيه غير محقق لمقصوده ولا متسق مع ما يدعيه وهو ما لا يتحقق إلا بالقضاء عليه بشئ لخصمه أو برفض طلباته كلها أو بعضها فيجب لنشأة الحق في الطعن على الحكم لشخص معين أن يكون قد حكم عليه بشئ مما أقيم الطعن من أجله ولا يقبل الطعن من شخص لم يحكم عليه بشئ لانتفاء المصلحة ... ولما كان ما أجرته المحكمة لا يُعد تصحيحاً لخطأ مادي أو حسابي وقعت فيه وتملك تصحيحه وفق ما تنص به المادة ١٩١ من قانون المرافعات وإنما هو تعديلاً للحكم السابق لفقده ذاتيته واستقلاله وترتب عليه تغيير المركز القانوني للطاعنين فأصبحوا محكوماً عليهم بعد أن كانوا محكوماً لصالحهم بموجب الحكم السابق ومن ثم فإن حقهم في الطعن ينشأ من تاريخ صدور القرار السالف بيانه ولما كان هذا القرار قد صدر بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١ وأودعت صحيفة الطعن في ٢٠١٢/٤/١٩ فإن الطعن بشقيه فيما يتعلق بقرار التصحيح والحكم يكون قد تم في الميعاد القانوني ومن ثم مقبول شكلاً .

(الطعن رقم ٦١٠٦ لسنة ٨٢ قضائية - للدوائر التجارية - جلسة ٢٠١٥/٦/١٤)

لما كان ذلك، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أن ما أجرته محكمة الاستئناف من تصحيح في منطوق الحكم المطعون فيه من إلزام الطاعنين بالمصاريف بدلاً من لشركة المطعون ضدها لا يُعد تصحيحاً لخطأ مادي أو حسابي وقعت فيه وإنما هو تعديلاً للحكم السابق ترتب عليه تغيير المركز القانوني للطاعنين فأصبحوا محكوماً عليهم بعد أن كانوا محكوماً لصالحهم، ومن ثم فإن حقهم في الطعن ينشأ من تاريخ صدور قرار التصحيح في ٢٠٢١/٨/.... ويكون الطعن بشقيه فيما يتعلق بقرار التصحيح والحكم قد تم في الميعاد القانوني متعيناً قبوله شكلاً.

ثانياً: في أسباب الطعن :

السبب الأول: بطلان قرار التصحيح لتجاوز محكمة الاستئناف سلطاتها في التصحيح

لما كان المقرر في قضاء محكمة التقض " أنه إذا كان الأصل الأسيل إلى إلغاء أحكام القضاء أو تعديلها، إلا بسلوك طرق الطعن المقررة في القانون ، وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات قد أجازت استثناء من هذا الأصل - وللتيسير - الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، وقصرته على تصحيح ما عساه أن يقع في منطوق الحكم أو أسبابه ، من أخطاء ملدية بحقة ، كتابية أو حسابية ، فإن مفهوم مخالفة هذا النص قاطع في أن الأخطاء غير المادية ، لا يجوز الرجوع في شأنها إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، إذ فيه ابتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به المشرع . "

(الطعن رقم ٣٩٨٩ لسنة ٧٦ قضائية - الدوائر المدنية - جلسة ٢٠١٤/١١/١٧)

وكان المقرر أيضاً أنه " لكي يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع في منطوقه طبقاً للمادة ٣٦٤ مرافعات - القديم- يجب أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والعساس بحجبه - وعلى ذلك فإذا كان الحكم إذ قضى في منطوقه بالزام إحد الخصوم في الدعوى بمصروفاتها قد خلا من أية إشارة في أسبابه تكم عن إتجاهه في شأن هذه المصروفات فإن القول بإمكان الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه بالزام خصم آخر بها دون المحكوم عليه بها يعتبر تمييزاً في منطوق الحكم غير جائز قانوناً . "

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ قضائية - الدوائر المدنية - جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٦ ص ٨ ص ٩٦٧)

لما كان ذلك، وكان قرار التصحيح المطعون عليه في الاستئناف رقم لسنة ق صدر بالزام الطاعنين بالمصاريف بدلاً من المطعون ضده بصفته، كما ورد بمنطوق هذا الحكم، ومن ثم فإن القرار المطعون عليه يكون قد أثر في كيان الحكم الصادر في الدعوى ، ومقطع الصلة به، ولم ينصب على تصحيح خطأ مادى وقع فيه، بل انتهى إلى تغيير المركز القانونى للطاعنين بأن أصبحوا محكوماً عليهم بالمصروفات بعد أن كان محكوماً لصالحهم، فإن محكمة الاستئناف تكون قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح واتخذت منه وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فقامت بتغيير منطوقه، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويوجب نقضه.

لما كان ذلك، وكان البين من وقائع الطعن المائل أن الطاعنين أقاموا على الشركة المطعون ضدها الدعوى بطلب إثبات فسخ عقد الإيجار المؤرخ موضوع التداعي لتأخر الشركة المطعون ضدها في الوفاء بالأجرة المستحقة في ٢٠٦/١١/١٥ ، ومحكمة أول درجة حكمت لهم بالطلبات وإلزام الشركة المطعون ضدها بالمصاريف، فطعننا الأخيرة على هذا القضاء بالاستئناف رقم لسنة ق وتساندت في أسباب استئنافنا إلى إقرار التفاسخ المؤرخ الموقع بين طرفي التداعي، فإن الشركة المطعون ضدها تكون مسئولة عن رفع الدعوى لعدم وفائها بالقيمة الإيجارية المستحقة عليها في ميعاد استحقاقها ، فتسببت بذلك في إقامة الدعوى ، ومن ثم لا يلتزم الطاعنين بالمصاريف عن درجتى التقاضى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزامهم بالمصاريف ، دون أن يتحرى موقف طرفي التداعي وقت إقامة الدعوى وأن الشركة المطعون ضدها هي التى أخلت بالتزامها بسداد القيمة الإيجارية في موعدها ، والمتسببة في إقامة الدعوى ، فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .

عن طلب وقف التنفيذ:

متى كان ما تقدم، وكان البين من أسباب الطعن المائل أنه قد توافرت له الجدية ويخشى من أثر تنفيذ الحكم المطعون فيه وقوع ضرر جسيم للطاعنين يتعذر تداركه بقيام قلم الكتاب بسوية الرسوم القضائية المستحقة على الدعوى واستيدائها من الطاعنين بما يتوافر به ركن الاستعجال، ويحق معه للطاعنين طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الطعن، الأمر الذى يكون معه طلب وقف التنفيذ قائماً على سند صحيح من الواقع والقانون جديراً بالقبول.

بناء عليه

يلتمس الطاعنين الحكم :

أولاً: قبول الطعن شكلاً .

ثانياً: بصفة مستعجلة وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لحين الفصل في موضوع الطعن.

ثالثاً: وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنين بالمصروفات. وإلزام المطعون ضده بصفته المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

والله من وراء القصد وهو يهذى السيل

وكيل الطاعنين

المحامى بالنقض